ضخ 7 مليارات درهم من سيولة التوزيعات في الأسواق

أسواق الأسهم الإماراتية تتهيأ لاستعادة مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية

تتهيأ مؤشرات أسواق الأسهم المحلية خلال الأسبوع الجاري لاستعادة مستوياتها قبل الأزمة المالية التي ضربت الأسواق العالمية في سبتمبر 2008، مستفيدة من ماراثون الارتفاعات المتواصل منذ بداية العام واختراقها القمة تلو الأخرى لتقترب بقوة من أعلى قمم لها في ست سنوات، بحسب توقعات محللين ماليين.

ورجح هؤلاء أن تختبر الأسواق خلال الجلسات المقبلة حواجز مقاومة رئيسية ونفسية جديدة، مدعومة بزخم السيولة في الأسواق خاصة مع بدء المستثمرين في إعادة ضخ ما يتراوح بين 6 إلى 7 مليارات درهم من سيولة أرباح الأسهم المعومة، فضلا عن التأثيرات الإيجابية المتوقعة مع بدء إعلان الشركات عن نتائج الربع الأول من العام الحالي، واستمرار المحركات الدافعة لصعود الأسواق في تعزيز جاذبية الأسهم للمستثمرين.

ويرى هؤلاء أن الأسواق باتت مهيأة أكثر من أي وقت مضى لاستعادة قمم ما قبل الأزمة المالية العالمية، حيث يقترب مؤشر سوق أبوظبي من استعادة مستوى 4900 نقطة وصولا إلى مستوى الخمسة آلاف، وكذلك سوق دبي المالي الذي لا يفصله عن الحاجز النفسي 4400 سوق 20 نقطة فقط، ليستهدف القمة المقبلة عند 4500 نقطة.

ورجح الخبير المالي وضاح الطه، أن يسيطر المسار الأفقي على تداولات الأسهم خلال الأسبوع المقبل، وذلك قبل بدء الشركات في الإعلان عن نتائجها للربع الأول، ومن بعدها تبدأ الأسهم في استعادة مسارها الصعودي مجددا، لافتا إلى أن المحرك الأهم في دفع السوق خلال الأسبوع الجديد سيتمثل في تزايد مستويات السيولة نتيجة قيام المستثمرين الأفراد بإعادة ضخ توزيعات أرباح للأسهم الحرة تتراوح بين 6 إلى 7 مليارات درهم، في الأسواق مرة.

وأوضح أن هذه السيولة التي ستتقاسمها الأسهم وأي من الاكتتابات المتوقعة قريبا، ستدعم الاتجاه الصاعد للأسواق، لكن في المقابل ستشهد الأسهم التي وصلت إلى مرحلة من التضخم في مكررات الربحية والتي باتت بين الأعلى خليجيا يتوقع أن تواجه عزوفا من قبل مدراء المحافظ الذين سيتجهون للتركيز على الأسهم غير المتضخمة، والتي مازالت تمتلك مقومات الصعود كونها لم تتحرك كثيرا في الفترات السابقة.

وأضاف أن التذبذبات المحدودة التي شهدتها الأسواق خلال الأسبوع الماضي جاءت نتيجة عمليات جني أرباح طبيعية تزامنت مع غياب الأخبار والمحفزات الإيجابية للسوق، وذلك في أعقاب فترة من الارتفاعات المتتالية، الأمر الذي دفع المستثمرين للإقدام على البيع خاصة في آخر جلسات الأسبوع بعد أن ظهرت مؤشرات على توقع اتجاه السوق نحو مرحلة تذبذب قصيرة إلى حين بروز محركات جديدة مع بدء إعلان الشركات لنتائج الربع الأول والتي عادت من تبادر بها البنوك في الأسبوع الأول من شهر أبريل والتي ستسهم في تحديد بوصلة السوق للفترة المقبلة باتجاه الاستقرار.

بدوره، توقع محمد علي ياسين العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية استمرار الأداء الجيد للأسهم خلال الفترة المقبلة بالتزامن مع دخول سيولة جديدة من المستثمرين أفراد ومحافظ وصناديق استثمار محلية وأجنبية.

وأوضح أن تزامن وصول أموال التوزيعات النقدية للمستثمرين مع بدء الشركات في الإعلان عن نتائج الربع الأول سيكون أهم المحفزات الداعمة لأسواق الأسهم للعودة من جديد لاستكمال مسارها الصاعد خاصة مع توقع الأداء الجيد للشركات في الربع الأول.

وأكد ياسين أنه في ظل عدم توفر منتجات استثمارية بديلة للأسهم تعطي عائدا مجزيا مثل السندات والصكوك والودائع وكذلك العقارات، يتوقع استمرار المزيد من التدفقات النقدية لأسواق الأسهم المحلية، مشيرا إلى ارتفاع سوق دبي المالي منذ بداية العام بنحو 30 في المئة ، ونحو 13 في المئة لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

وقال إن العوامل المحفزة لانتعاشة الأسهم ما زالت حاضرة بقوة لترسيخ جاذبية الأسواق لمزيد من السيولة المحلية والخارجية، فضلا عن المحفزات الجديدة التي تزيد من شهية الإقبال على الأسهم وفي مقدمتها إعلان شركة إعمار العقارية عن طرح شركة إعمار لمراكز التسوق للاكتتاب العام والذي يتوقع أن يعزز من فرص صعود السهم لمستويات أعلى نظرا لما سيمنحه من عائدات قوية للمساهمين، وكذلك اقتراب ترقية أسواق الدولة على مؤشر مورجان ستانلي.

من جهته، توقع جمال عجاج مدير عام مركز الشرهان للأسهم والسندات، أن تحافظ الأسهم المحلية على مسارها الصاعد خاصة في تعاملات مطلع أبريل بعد الانتهاء من عمليات تصفية المراكز التي تحدث في ختام الشهر، لاسيما وأن كل المؤشرات تشير إلى إمكانية تحقيق المؤشرات قفزات جديدة.

وأوضح أن ارتفاعات القمم السعرية الجديدة التي سجلتها بعض الأسهم القيادية في تعاملات الأسبوع الماضي تعكس مستويات الثقة المرتفعة في الأسواق في أعقاب اجتيازها اختبار التصحيح الذي شهدته خلال جلسات النصف الأول من شهر مارس الجاري، وتأكيدا على ارتفاع معنويات المستثمرين، خاصة بعد النتائج القوية للشركات وإعلان العديد منها عن توزيعات سخية فاقت في معظمها توقعات المراقبين.

وأضاف أن السوق يتهيأ لدخول سيولة التوزيعات مجددا للاستثمار في الأسهم، متوقعا أن تشهد الفترة المقبلة مزيدا من الارتفاعات في مستويات السيولة المتداولة، مشيرا إلى أنه من الطبيعي أن يتم إعادة تدوير جزء لا بأس به من توزيعات الأرباح إلى السوق مرة أخرى، وبخاصة في ظل ما تشهده الأسعار من تحسن متواصل منذ بداية العام، وامتداد للقفزات الاستثنائية في العام 2013.

وقال وليد الخطيب، مدير التداول في شركة ضمان للخدمات المالية، إن نطاق تذبذب الأسواق خلال الأسبوع الماضي، كان مقبولا ويعكس الرغبة القوية لدى المستثمرين في التمسك بالأسهم، وهو ما كان بارزا في تعاملات سوق دبي المالي خلال الأسبوع والتي لوحظ أنها تبدأ تداولاتها بترقب وحذر واستقرار في قيم التداول، وعدم حدوث عمليات بيع كثيفة، ومن ثم تتزايد عمليات الشراء مع ضخ المزيد من السيولة.

وأكد أن إغلاق مؤشر سوق دبي المالي فوق حاجز 4380 نقطة يعتبر أمرا إيجابيا، نحو الاستعداد لاختراق حواجز مقاومة جديدة، مشيرا إلى أن ثبات المؤشر فوقها لعدة جلسات سيفتح المجال إلى كسر المؤشر حواجز 4400 و4500 وخصوصا في ظل حالة التفاؤل التي تسود الأسواق.

ولفت الخطيب إلى ما تشهده الأسواق حاليا من عمليات تأرجح محدودة خلال الجلسة الواحدة، يعد أمرا طبيعيا خاصة وأننا ما زلنا في موسم استحقاقات الأرباح، وترقب المستثمرين لتوزيعات شركات الرئيسية مثل إعمار العقارية وأرابتك ودريك أند سكل ودبي للاستثمار، وغيرها من الشركات الأخرى، الأمر الذي يبقي محفزات صعود الأسواق في دائرة الضوء، مشيرا إلى أن الأسواق تعطي دوما مؤشرات على استمرار الأداء الجيد للأسواق خلال الفترة المقبلة، التي يتوقع أن تستقبل العديد من المحفزات الجديدة مع بدء العد العكسي لتفعيل قرار ترقية أسواق الإمارات على مؤشر مورجان ستانلي نهاية أبريل المقبل.

من جهته، قال طه نعمان الرئيس التنفيذي لشركة دبي الإسلامي للخدمات المالية إن اختبار الأسهم لمستويات سعرية جديدة خلال الأسبوع الماضي عكست قدرة السوق على الاستيعاب السريع لعمليات جني الأرباح رغم غياب زخم الأخبار الإيجابية والمحركات الدافعة، لافتا إلى أن هذه الفترة عادة ما تشهد تذبذبا في الأداء مع توزيع الشركات لأرباحها وتنقل المستثمرين من أسهم لأخرى، لكن يبقى الاتجاه الصعودي هو الغالب على المدى الأطول، نتيجة الثقة الكبيرة لدى المستثمرين في أداء الشركات والأسواق.

وأوضح أن الفترة المقبلة ستشهد عودة الزخم للأسواق مع بدء إعلان الشركات لنتائج الربع الأول والتي يتوقع أن تحمل مؤشرات إيجابية، في ظل استفادة الشركات من البيئة التشغيلية المزدهرة في السوق المحلي، يتبعها دخول تدريجي للمحافظ والصناديق الأجنبية للشراء بالتزامن مع اقتراب موعد تفعيل ترقية أسواق الإمارات على مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة.

ويرى مدير شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية، عبدالله الحوسني، أن حالة الازدهار التي تشهدها الأسواق المالية منذ بداية العام وما صحبها من زخم متزايد في مستويات السيولة، بمثابة نواة تؤسس لمرحلة جديدة لانطلاق أسواق الأسهم المحلية نحو استعادة مشهد الانتعاش الذي كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008.

وتوقع الحوسني استمرار الموجة الصعودية للأسهم واختراق المؤشرات لمستويات جديدة، مع تزايد مستويات ثقة المستثمرين في الأسهم وأجواء التفاؤل التي تسود أوساط المستثمرين بعد إعلان شركة إعمار العقارية عن خططها لطرح شركة إعمار لمراكز التسوق للاكتتاب العام، بالإضافة إلى ترقب المستثمرين لسلسة اكتتاب جديدة، منها ما تم الإعلان عنه، ومنها ما يجري الحديث حوله حاليا والتي تتميز في مجملها بأنه تأتي من شركات في قطاعات جديدة غير مشمولة في السوق مثل قطاع التجزئة والتعليم والصحة، بما يعكس التنوع الفعلي في اقتصاد دبي، مستبعدا في الوقت ذاته أن يشهد هذا العام الحديث عن إدراجات لشركات عقارية أو مصرفية أو خدمات مالية جديدة نظرا لتشبع السوق من هذه الشركات.

مستثمرون يتابعون التداولات في سوق أبوظبي

قطاع العقار يقود ارتفاع مؤشر السوق

قاد الارتفاع القوي لمؤشر قطاع العقار خلال الأسبوع الماضي المؤشر العام لسوق الإمارات المالي إلى الإغلاق مرتفعا بنسبة 1.22 في المئة ، بعد أن شهدت أسهم القطاع ارتفاعات قوية قادها سهما الدار وإعمار.

وتصدر قطاع العقار، القطاعات المرتفعة خلال تداولات الأسبوع الماضي بعد أن سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 3.55 في المئة ، مدعوما بزخم السيولة التي تدفقت على أسهم القطاع والتي بلغت 6.9 مليار درهم جراء تداول 2.56 مليار سهم.

وارتفع قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة 1.84 في المئة وتم تداول 576 مليون سهم بقيمة 1.4 مليار درهم، تلاه قطاع الاتصالات الذي ارتفع مؤشره بنسبة 1.42 في المئة ، وتم تداول 35 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 158 مليون درهم.

وارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 0.94 في المئة وتم تداول 985 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 1.7 مليار درهم، تلاه مؤشر قطاع الصناعة الذي ارتفع بنسبة 019 في المئة وتم تداول 41 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 84 مليوناً. وعلى الجانب الآخر، تصدر مؤشر قطاع القطاعات المتراجعة بعد أن تراجع بنسبة 6.65 في المئة جراء أسهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة»، وتم تداول 115 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 104 ملايين درهم، تلاه مؤشر قطاع النقل بنسبة 4.63 في المئة وتم تداول 401 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 84 مليون درهم.

وانخفض مؤشر قطاع التأمين بنسبة 0.37 في المئة ، تلاه مؤشر قطاع الخدمات الذي تراجع بنسبة 0.28 في المئة . وارتفعت القيمة السوقية بنهاية الأسبوع لتصل إلى 756.1 مليار درهم، مقارنة مع 746.9 مليار درهم في نهاية تعاملات الأسبوع السابق، في حين شهدت حركة التداول الأسبوعية تباينا في الأداء حيث تراجعت قيم التداول لتصل إلى 10.87 مليارات درهم مقارنة مع 12.7 مليار درهم للأسبوع السابق، فيما تم تداول 4.79 مليارات سهم هذا الأسبوع مقارنة مع 4.9 مليارات سهم في الأسبوع السابق، من خلال إبرام 56886 صفقة للأسبوع الحالي و68809 صفقات في الأسبوع السابق.

خبراء : زيادة في معدل النمو في النمسا بـ 1.7 في المئة

توقع الخبراء الاقتصاديون النمساويون في كل من معهد الدراسات العليا ومعهد فيينا للبحوث الاقتصادية ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.7 في المئة خلال العام الجاري وبنسبة تصل الى 2 في المئة العام المقبل.

وحسب بيان اصدره هؤلاء الخبراء امس فان هذا المعدل المنخفض للنمو لن يؤدي الى خفض معدل البطالة التي بلغت حاليا رقما قياسيا.

ويرى المعهدان ان القاطرة التي ستؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي خلال السنة الحالية والسنة القادمة تتمثل في زيادة حجم الصادرات.

وينتظر كما جاء في البيان ان يرتفع الاستهلاك خلال الربع الاول من السنة الجارية بنسبة متواضعة لا تزيد عن 0.8 في المئة بعد ان سجل تراجعا السنة الماضية.

وبالنسبة لسوق العمل فقد كانت توقعات الخبراء سلبية نسبيا اذ من المنتظر ان يبلغ معدل البطالة طبقا لحسابات الخبراء النمساويين في معهد الدراسات العليا 8 في المئة خلال السنة الحالية و8.1 في المئة خلال السنة القادمة.

اما خبراء معهد فيينا فهم يتوقعون ان يكون المعدل 7.8 في المئة في السنة الحالية و7.7 في سنة 2015.

«لوك أويل» الروسية تستثمر أربعة مليارات دولار في حقول القرنة الغربية بالعراق

قالت شركة «لوك اويل» الروسية امس انها استثمرت اربعة مليارات دولار في حقول القرنة الغربية في العراق خلال العامين الماضيين.

واوضح رئيس الشركة فاغيت الكبيروف في تصريح نقلته وكالة انباء «انترفاكس» ان الشركة تنتج حاليا 120 الف برميل يوميا وتخطط لانتاج 400 الف برميل مع نهاية العام الجاري.

من جانبه وصف نائب رئيس الحكومة الروسية اركادي دفوركوفيتش مشروع الاستثمار في حقول القرنة الغربية بانه واحد من افضل مشاريع الاستثمار الروسية في الحقل النفطي.

وذكر ان حجم استخراج النفط في القرنة الغربية سيعادل 10 في المئة من حجم انتاج النفط في روسيا الاتحادية بوصوله الى مليون و200 الف برميل يوميا.

ويقدر الخبراء الروس حجم النفط الخام في حقول القرنة الغربية بحوالي 14 مليار برميل تبلغ حصة شركة «لوك اويل» منها 75 في المئة في حين تبلغ حصة شركة النفط العراقية 25 في المئة المتبقية.

معرض العقار والاستثمار

«توب إكسبو» : المعارض العقارية في الكويت يستقطب مشاريع من تركيا والبوسنة ومصر

■ صقر: «تبارك القابضة» تقدم لعملائها فرصة التسلم والسكن الفوري بمشروعاتها بالمعادي و6 أكتوبر بدون دفعة مقدمة

وليد صقر

أعلنت مجموعة توب اكسبو لتنظيم المعارض والمؤتمرات عن اكتمال استعداداتها لاطلاق فعاليات معرض العقار والاستثمار - معرض المعارض العقارية في الكويت- الذي تنظمه المجموعة بالتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي في صالة رقم «8» بأرض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 7-12 ابريل 2014 وبرعاية سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز مشعان الخالدي، وتشارك بهذا الحدث العقاري الكبير على مستوى دولة الكويت حوالي 70 شركة عقارية ومالية لتعرض اكثر من 200 مشروع عقاري بحوالي 17 دولة خليجية وعربية وعالمية، وقد أعلنت العديد من الشركات العقارية عن مشاركتها في هذا الحدث الهام. وقد استعرض عدد من الشركات المشاركة مشاريعها في المعرض والتي تشمل مشاريع من الكويت وتركيا والبوسنة ومصر وسلطنة عمان والاردن.

أعلن مدير إدارة المبيعات بشركة عقارات فور يو أحمد الرفاعي، عن مشاركة الشركة بالمعرض ومبينا أن «عقارات فور يو» هي شركة كويتية تختص بالوساطة العقارية سواء على صعيد القطاع العقاري المحلي أو الدولي، وذلك من خلال عدد من الأفرع المنتشرة في عدد من الدول الرئيسية في المنطقة ومنها «السعودية، الإمارات، مصر، تركيا، لبنان» والتي تعمل بالتنسيق فيما بينها لخدمة عملائها في كل تلك الدول.

وأضاف أن خدمات الشركة عديدة ومتنوعة في مجال الوساطة العقارية وتشمل خدمات البيع والتأجير في قطاعات العقار «السكني، التجاري، الصناعي والإستثماري»، بالإضافة إلى خدمات الاستثمار العقاري المحلي والدولي، خدمة تسويق المشاريع العقارية، إدارة أملاك الغير، وخدمة الاستشارات العقارية المحلية والدولية.

و صرح المدير التنفيذي للشركة العربية الأولى العقارية علي الكندري أن العربية الأولى تشارك في المعرض - بمشروع منتجع سرايفو - المملوك لها كاملا - منتجع سرايفو - أول وأكبر مشروع كويتي على أرض البوسنة وقد تم وضع لبناته الأولى وتنفيذه بعد زيارة سعادة السفير الكويتي بالبوسنة الدكتور ناصر المطيرى وجميع السفراء العرب حيث أشادوا بالمشروع.

واضاف وتشتهر البوسنة كدولة بنقاء الجو وسحر الطبيعة وجمالها ، كما تشتهر بحسن استقبال أهلها للسائحين مما دفع كافة الخليجيين وخاصة الكويتيين لتكرار زيارتها لما لها من عوامل جذب سياحي واستقرار فاصبحت البوسنة أولى الوجهات السياحية التي يسعى المواطن الخليجي لزيارتها عاما بعد عام وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على التملك فيها. و بين الكندرى أن العربية العقارية الأولى تمتلك شركة الخليج العقارية المسجلة بالبوسنة وهي من أولى الشركات صاحبة الرؤية الاستثمارية بعيدة المدى. ويتميز موقع المنتجع بقربه من المطار «20 دقيقه» ووقوعه بمحافظة العاصمة - سرايفو- ويتم حاليا أنشاء طريق C5 الذي يربط سرايفو بكل دول أوربا ليزيد من تميز الموقع.

كما يقع المشروع على ارتفاع 800 متر من سطح البحر مما يجعل درجة الحرارة أقل ب 7 درجات ويعطى المشروع إطلالة بانورامية خلابة تجمع بين الجبال والمساحات الخضراء الممتدة ويتم بناء المشروع على مساحة 160 ألف متر مربع، به بحيرة عل مساحة 12الف متر مربع لها قوارب ودراجات مائية و يتكون المنتجع من عدد 150 فيلا و 160 شقة سكنية وقد صمم المشروع في نسق فريد ليكون لوحة فنية رائعة يتوسطها بحيرة حولها فيلات مكونة من دور واحد يليها صفوف من فيلات مكونة من دورين لترتفع بإطلالة ساحرة على البحيرة وعلى جبل أيغمان- الذي أقيم عليه أولمبياد أوربا- في نسق معماري فريد يتماشى مع البيئة و متطلبات و كود البناء في دولة البوسنة .

■ الجاسم: «رواج» تطرح مشاريع عقارية سكنية واستثمارية في سلطنة عُمان والأردن وتركيا

طارق الجاسم

■ الكندري: أول وأكبر منتجع كويتي بالبوسنة والبلقان يجمع بين السياحة والترفيه والاستثمار الواعد

علي الكندري

■ الرفاعي: «عقارات فور يو» تختص بالوساطة العقارية سواء على صعيد القطاع العقاري المحلي أو الدولي

أحمد الرفاعي

الأساليب الحديثة

واعلنت شركة الأساليب الحديثة المتخصصة في المشروعات الاستثمارية الواعدة عن اطلاق أول مشروع عقاري بنظام متكامل للسياحة والاستثمار والتملك في مدينة بدروم التركية. ويطرح المشروع خطط للتطوير العقاري القادر على استقطاب الشركات وراغبي التملك من دول الخليج. وتعتمد فكرة النظام على توفير عائد شهرى دائم لمدة 5 سنوات مع منح مالك الوحدة 45 يوم للاستمتاع باجازته، تنقسم الوحدة على فترتين تتلاءم مع موسم الاجازات لعطلة الربيع والصيف بدون استقطاع. يأتي هذا المشروع بعد نجاح الشركة في الاستثمار في العقار السكني بالسوق التركي وكسب ثقة العملاء وتلبية رغباتهم. ولهذا المشروع تم اختيار مدينة بدروم التركية والتي تعتبر من أجمل المدن وتسمى لؤلؤة تركيا حيث تمتاز مدينة بدروم بالشواطئ الخلابة والمناخ المعتدل. ومن اسباب اختيار مدينة بدروم لتطبيق هذا النظام هو ارتفاع معدل أسعار هذه الوحدات سنويا حيث يزيد المعدل عن 9في المئة ولذا فإن من المؤكد عودة رأس مال المستثمر فى مدة لا تتجاوز الخمس سنوات.

بالاضافة أن تركيا اصبحت أكثر الوجهات المرغوبة فى العالم لتملك العقارات، كما ترتفع بها اسعار العقارات بسرعة من حيث القيمة الحقيقة وتنخفض بها تكلفة المعيشة. يقوم المشروع على عدد محدود من الوحدات مما يتيح الخصوصيه والتفرد، ويتميز بعائد استثمار سنوى لمدة 5 سنوات، وشاطئ خاص للمشروع، وتسليم فورى بوثيقة تملك حر بالاضافة الى خدمات متكاملة.

رواج العقارية

وأعلن طارق الجاسم رئيس مجلس إدارة شركة رواج القابضة والتي تملك شركة رواج العقارية مشاركة الشركة في معرض العقار ، وصرّح الجاسم أن الشركة وبالتعاون مع شركة الأرجان تاول للاستثمار ستقوم بعرض مشروع عقاري كبير في منطقة القرم المميزة مقابل حديقة القرم الطبيعية في مدينة مسقط عاصمة سلطنة عُمان ، وهو مشروع «حدائق القرم» الذي فاز بجائزة سي إن بي سي العربية لأفضل تصميم معماري ويضم مجمعا سكنيا تجاريا ، وذكر الجاسم أن مشروع «حدائق القرم» مستوحى من الطراز المعماري العماني ويجمع في آن واحد بين الأصالة والمعاصرة ليوفر احتياجات العمانيين خاصة والخليجيين عامة ، ويتقسم المشروع إلى جزأين الأول سكني ويتكون من 41 فيلا جاهزة للتسليم الفوري من سبعة تصاميم فريدة من نوعها وتتراوح مساحات الفلل من 259 إلى 350 مترا مربعاً مع مساحات الأراضي التي تتراوح ما بين 194-284 مترا مربعا لكل فيلا ، إضافة للمبنى التجاري الذي يضم خدمات لساكني المشروع ووحدات تأجيرية للمكاتب. ولضمان تنفيذ المشروع وفق أفضل المواصفات والمعايير العالمية قامت الشركة المطوّرة للمشروع باستخدام أفضل أنواع مواد البناء والتشطيبات الفاخرة والتكييف المركزي إلى جانب توفير مكان لموقف السيارة وبوابة تعمل بالكهرباء ومطابخ وتركيبات كهربائية من أرقى الماركات العالمية ونظام للأمن يعمل بالصوت والصورة والعديد من التجهيزات التقنية المتقدمة. ويُعتبر مشروع «حدائق القرم» مجمعا سكنيا مستقلا منفصل عن محيطه الخارجي بسور له بوابتان واحدة في الناحية الجنوبية وأخرى في الناحية الشمالية الأمر الذي يضمن خصوصية القاطنين في هذا المجمع كما تم إنشاء عدد من المراكز التجارية بالتجزئة والمكاتب في السور الجنوبي والحافة الغربية من المشروع لتلبية احتياجات القاطنين في هذا المجمع. ويتميز المشروع بتعدد أشكال التصاميم الموجودة فيه والتي تأخذ شكل خط السماء للمنطقة المجاورة وهو الأمر الذي يذكرنا بالقرى العمانية التقليدية. علاوة على ذلك فإن الانزلاق الموجود في كل صفين من الوحدات السكنية يعزز من الخصوصية للساكنين وفي نفس الوقت يتيح المجال لمنظر ممتد وواضح على الطريق المركزي. كل هذه المميزات جعلت هذا المشروع يستهدف الفئة المميزة في السوق العقاري حيث أن هناك إقبالا كبيرا على الوحدات السكنية بالمشروع وقد تم تسعير للساكن الموجودة في المشروع كمنتج عقاري مميز يصلح للسكن بأجواء ومنطقة راقية تعتبر من أرقى مناطق مسقط كما أنها فرصة استثمارية كعقار مدر للدخل حيث يتوقع أن يتجاوز العائد السنوي 8 في المئة صافي.